الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 18-08-2010 العدد 1195
12

«الهيئة المنظّمة» تدرس أمن الاتصالات

ناقش مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات مع ممثلي الشركات المرخّصة التي تقدّم خدمات الإنترنت والبيانات في السوق اللبنانية، في لقاء موسع عُقد أمس معهم، بعض أهم النقاط المتصلة بالثغر الأمنية في حال وجودها، منها ضرورة التأكد من هوية المشتركين في الخدمات، ومراقبة نوع الاتصالات وحجمها لاستكشاف المشغّلين غير المرخّص لهم، الفترة الزمنية التي يجب على المشغّل الاحتفاظ بسجلات المشتركين ومضمون اتصالاتهم الإلكترونية، وضرورة تزويد الهيئة بالمعلومات المتوافرة عن مقدمي الخدمات غير المرخّص لهم المتعاقدين معهم...

وبحسب بيان صادر عن الهيئة، فإن الهدف من المناقشات التفصيلية والمستفيضة، ضمان أمن شبكات الاتصالات ومستخدميها، وحسن تطبيق القانون 140 المتعلق بصون الحق بسرية المخابرات التي تجرى بواسطة أي وسيلة من وسائل الاتصال، وطرق الاعتراض القانوني، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد، بما يضمن تطبيق قوانين الاتصالات من دون الإضرار بمصالح الشركات والمستهلكين.

ويشير البيان إلى أن مقدمي الخدمات أبدوا تجاوباً تاماً مع توجيهات الهيئة، ولا سيما أن مقاربتها قد شملت موضوع مقدمي الخدمات غير الشرعيين، طارحين بعض التساؤلات عن كلفة الاستثمارات المطلوبة في حال صدور قرار بإجراءات تطبيقية لاحقة، وحول دور وزارة الاتصالات كمشغّل أساسي للشبكة الثابتة وشبكة الاتصالات من الألياف البصرية والكوابل النحاسية، وقدرتها على ممارسة دورها الرقابي على معظم خدمات الإنترنت عبر المعقد الرئيسي التي تشغله باستثناء الجزء من الاتصالات (Downlink) التي يؤمنها مقدمو خدمات الإنترنت عبر السواتل الصناعية.

(الأخبار)

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"